فيما يسعى مصرفيٌ لإنشائه في البلاد

خبراء يقللون من أهمية إنشاء مصرف لتخفيف الفقر

□ بغداد / أحمد عبد ربه

انتقد خبراء مصرفيون فكرة انشاء مصارف خاصة للفقراء، مشيرين الى ان ذلك غير كاف لتقليل نسبة الفقر في العراق .

ويعتزم المصرفي عبد السلام جويعد الجناحي، المقيم خارج العراق إنشاء بنك خاص للفقراء في البلاد.

وبحسب تقرير الامم المتحدة فان نسبة الفقرتقدر بـ٢٣٪ توزعت على المحافظات كافة .

وقال الخبير الاقتصادي علي الفكيكي لـ(المدى) :ان هذه الخطوة تعتبر من المعالجات الترقيعية التي لا تقلل من حدة الفقر الموجود في العراق، مبيناً ان المعالجة يجب ان تتضمن عدة اجراءات استباقية من خلال العمل بسياسات شمولية يحدد من خلالها الية معينة للقضاء على البطالة .

واضاف الفكيكي :ان التقارير الدولية حددت نسبة الفقر بالعراق لكن لم تأخذ بنظر الاعتبار من قبل وزارة التخطيط منها البرامج الذي نضمتها منظمة التنمية الصناعية، فضلاً عن دراسات البنك الدولي، لافتاً الى ان الخطط الحالية الموضوعة من قبل غير مجدية نتيجة عدم وجود قوانين خاصة تدعمها. ودعا الى ضرورة اعتماد نسبة كبيرة من اموال الموازنة للفقراء فضلاًعن مراجعة سياسية الانفاق الحكومي .

من جانبه، طالب الخبير المالي محمد فائق الالوسي بتخصيص جزء من موازنة العامة للفقراء .

وقال الالوسي لـ (المدى): يجب تخصيص مبلغ ٢٠ مليار دولار لدعم ستراتيجية الفقر عن طريق تحسين معيشة الفقراء، فضلاً عن النهوض بواقع القطاعات الاقتصادية التي تعد معطلة بالكامل.

واضاف الالوسي :ان انشاء دور سكنية واعادة اعمار البنى التحتية من شانها ان تقلل نسبة الفقر الموجودة في العراق من خلال تشغيل الايدي العاملة الفقيرة، مبيناً ان ذلك يرفع من القدرة الشرائية لهذه الشرائح .

ويقترح اقتصاديون وضع خطة تنمية مستدامة لجميع القطاعات الاقتصادية والتي بدورها توفر فرص عمل للعاطلين وتقلل من نسبة خط الفقر، بالاضافة ضرورة اجراء مراجعة شاملة تحدد النسبة الحقيقية للفقراء الموجودين في المناطق النائية، بالاضافة اهمية اشراك الخبراء والمتخصصين بهذا الشان، معتبرين تأسيس مصرف الفقراء غير كاف لتقليل نسبة خط الفقر في العراق وانً العملية تحتاج الى تفعيل كل القطاعات الاقتصادية كالصناعية والزراعية والسياحية وتوفير فرص عمل بها، ما ستقضي على البطالة وتخفف من الفقر، وهذا يأتي من خلال وضع خطة تنمية اقتصادية مستدامة.

وأعلن مصرفي عراقي عن اعتزامه إنشاء بنك سيطلق عليه "بنك التكافل الإسلامي"، مشيراً إلى أن هذا البنك سيكون أول مصرف للفقراء في العراق والوطن العربي.

وعبر البنك المركزي عن استعداده لدعم إنشاء مصرف خاص يعنى بشريحة الفقراء، مشيراً الى أن تأسيس مثل هذا المصرف يعد من القضايا الانسانية والاخلاقية لأنه يستهدف النهوض بشريحة الفقراء.

واضاف المركزي في بيان سابق أن هذا البنك يتطلب إعداد آليات ودراسات خاصة لتحديد الفئة التي يشملها المصرف كأن تكون للأيتام أو الأرامل او المطلقات أو المتسولين أو غير ذلك لان تسمية الفقراء تشمل جميع هذه الفئات، إضافة إلى النظر بالجدوى الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذا المصرف لأنه سيعمل بأهداف سامية ولكن تفاصيل تأسيسه متعبة.

أمانة بغداد تستملك 195 عقاراً في الكاظمية

□ بغداد / المدى

أعلنت أمانة بغداد عن استملاك ١٩٥ عقارا في المنطقة المحيطة بالروضة الكاظمية بغية تطوير المنطقة، فيما أكدت أن تنفيذ المشروع سيحول المدينة إلى واحدة من أهم مراكز الجذب الديني والسياحي في العالم كما ستستوعب قرابة الـ١٠ ملايين زائر يوميا.

وقال وكيل الأمانة للشؤون الإدارية عبد الحسين المرشدي في بيان صحفي إن "أمانة بغداد استملكت ٢٤ عقاراً في شارع التل باتجاه محيط الكاظمية منها ستة عقارات عائدة لها وهي قيد إعداد الخرائط الاستملاكية إلى جانب استملاك ٤٢ عقاراً في منطقة الشيوخ، بهدف فتح شارعين يؤديان إلى الروضة الكاظمية المطهرة وتحقيق انسيابية في حركة الزائرين لاسيما خلال المناسبات الدينية". وأضاف المرشدي أن "أمانة بغداد وسعت عملية الاستملاك إذ شملت استملاك ٢٥ عقاراً ضمن الفئة أ، و١٦ عقاراً ضمن الفئة ب، و٥٤ عقاراً ضمن الفئة ج، و٣٤ عقاراً ضمن الفئة وجميعها في إطار المرحلة الأولى من عملية الاستملاك"، مشيرا إلى أن "مجموع هذه العقارات يبلغ ١٩٥ عقاراً".

وتابع المرشدي أن "أمانة بغداد نفذت مشروع تطوير مدينة الكاظمية المقدسة بخطين متوازيين الأول الخط التنفيذي من خلال استملاك المنطقة المحيطة بالصحن الكاظمي الشريف حيث تم البدء بمنطقة الأنباريين بكلفة ٢٠٠ مليار دينار من الميزانية الاستثمارية للعام الحالي، والخط الثاني للمشروع تمثل بإعداد تصميم للمنطقة يكون بمثابة قانون ملزم لكل مؤسسات الدولة والقطاع الخاص".

وأشار المرشدي إلى أن "تنفيذ المشروع سيحول مدينة الكاظمية إلى واحدة من أهم مراكز الجذب الديني والسياحي في العالم وتكون قادرة على استيعاب قرابة ٥ ملايين زائر كل ١٢ ساعة". وأوضح المرشدي أن "بعض الفعاليات ستضاف لمشروع التطوير منها إنشاء جامع كبير ومكتبة مركزية ودار للضيافة وبناء مطاعم وفنادق وباركات متعددة الطوابق لوقوف السيارات وإنشاء طرق للمشاة لتسهيل حركة الزوار لاسيما أيام المناسبات الدينية مع بناء أسواق متخصصة وفعاليات تجارية وسكنية أخرى". وأكد وكيل أمانة بغداد للشؤون الإدارية أن "مشروع تطوير مدينة الكاظمية سيأخذ بنظر الاعتبار عراقة المدينة وغناها بالموروث العمراني والثقافي والمباني التراثية المتميزة والحفاظ عليها"، مبينا أن "هذا المشروع يعد واحداً من سلسلة مشاريع لتطوير المناطق التاريخية والتراثية في العاصمة بغداد".

البنك الدولي يلتقي برلمانيين لمناقشة التحديات التنموية

□ بغداد/ المدى

تبادل النائب شيروان الوائلي ، مع ممثلة البنك الدولي في العراق ماريا هيلين وجهات النظر حول عمل البنك الدولي واستراتيجيته الخاصة بالعراق والمساندة لبرنامج العراق التنموي، وخطوطها العامة وأهمية التعاون بين الحكومة العراقية والبنك الدولي بما يخدم المصلحة العامة.وقال الوائلي بحسب بيان نقلته (الوكالة الاخبارية للانباء) : تركز اللقاء على مناقشة إستراتيجية البنك الدولي الخاصة بالعراق والمزمع الانتهاء منها في الشهر العاشر، والتي تتمثل باستراتيجيات تطوير قطاعات (الطاقة ، والمياه، ولنقل، والقطاع الخاص والتمنية الاجتماعية).

واشار الوائلي الى ان العراق يواجه تحديات تنموية كبيرة، ابرزها استثمار موارده الطبيعية والبشرية واستخدامها بفعالية لتحسين اوضاع مواطنيه بالاضافة الى بناء البنى التحتية بصورة علمية مما يضمن عملية استمرارها لسنوات طويلة . وبين الوائلي: اوضحنا لهيلين رؤيتنا الخاصة بالإستراتيجية وضرورة ان تلائم وضع العراق وتؤدي لمساعدة الحكومة العراقية على استخدام مواردها الذاتية بمزيد من الفعالية لزيادة النمو الاقتصادي ، وتقديم الخدمات الأساسية.

واوضح ان التخطيط العلمي هو الاساس في تطوير الدول وتقدمها وتقوية ركائزها، وهذا ما نصبو اليه من خلال تعاوننا مع بعض المنظمات العالمية مثل البنك الدولي .

خبير : استعادة 30 % من مصانع القطاع الخاص عند تطبيق التعرفة الكمركية

□ بغداد / وكالات

دعا الخبير الاقتصادي عبد الرحمن المشهداني، الحكومة لتطبيق قانون التعرفة الكمركية، مؤكداً أن تطبيقها سيعيد ٣٠٪ من مصانع ومعامل القطاع الخاص للعمل.

وقال المشهداني في تصريحات صحفية "ان تطبيق قانون التعرفة الكمركية يعمل على اعادة ٣٠٪ من المعامل والمصانع في فترة قليلة إلى العمل بالاضافة الى الحد من البطالة المستشرية في البلد".

وبين أن "القطاع الصناعي متدهور ويسير يوما بعد يوم إلى التخلف وليس إلى التقدم بسبب تجميد القوانين والأنظمة الراعية للقطاع الخاص الصناعي".

وأوضح أن :"تدهور هذا القطاع نجم عن اغراق السوق العراقية بالسلع الرديئة والرخيصة من الصين وسوريا وايران، دون رقابة وبطريقة عشوائية، اي أن البضائع التي تأتي غالباً ما تكون رخيصة لرداءتها"، ومن أجل تطوير القطاع الصناعي الخاص والنهوض به مرة أخرى دعا المشهداني "الحكومة لدعم القوانين التي من شأنها إعادة ترميم هذا القطاع، ومن أهمها قانون التعرفة الكمركية الذي تم تجميده خلال الفترة الحالية".

وتابع :"وبالتالي يشكل كارثة كبيرة على القطاع الخاص، لان دخول البضائع الرديئة والرخيصة دون رقابة ودون ضرائب قتلت القطاع الصناعي الخاص وجعلت منه أشبه بالمقبرة التي تحتضن الاموات". مؤكداً أن "تطبيق التعرفة الكمركية سيعيد ٣٠٪ كمرحلة اولية من القطاع الخاص للعمل والنهوض بنسبة (٦٠-٧٠٪) خلال مراحل لاحقة.الى ذلك دعا الخبير الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي الى ضرورة تطبيق قانون التعرفة الجمركية لدعم الاقتصاد الوطني من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية والحد من الاغراق السلعي الذي تعاني منه السوق المحلية .وقال العكيلي إن الزام الحكومة جميع وزاراتها والدوائر غير المرتبطة بوزارة للإسهام الفاعل والجاد في تهيئة أفضل المناخات الملائمة التي يتطلبها تنفيذ قرار مجلس الوزراء الذي يوجب العمل بالتعرفة الجمركية على المواد والسلع والبضائع المستوردة ؛ بالنظر لأهمية هذا التوجه في تدعيم المنتج الوطني الذي يعد احد العوامل المساعدة على تنمية موارد الدخل. وتابع: اضافة الى الحيلولة دون استمرار التدفق غير الطبيعي لمختلف المواد،ولاسيما الرديئة النوعية منها التي يجهل المستهلك والدوائر المعنية مناشئ اغلبها.

وأضاف العكيلي: أن اضطرار الحكومة الى الاستمرار بتأجيل تطبيق قانون التعرفة الجمركية بفعل تراجع منافسة المنتج الوطني لما معروض من بضائع وسلع اجنبية له مردودات سلبية على عموم القطاعات الاقتصادية في البلاد التي ما تزال تعاني هيمنة ظاهرة الاغراق السلعي على السوق المحلي في طل التدهور الخطر لقطاعات الاقتصاد الرئيسة المتمثلة بالصناعة والزراعة، ما يفضي الى اجهاض فكرة النهوض بالصناعة المحلية وغيرها من قطاعات الاقتصاد.

واكد على أهمية إعادة البريق الى النشاطات الانتاجية لمختلف قطاعاتنا الاقتصادية والعمل على تطويرها من اجل تعزيز الاقتصاد الوطني والمعاونة في تقليل معدلات البطالة المتنامية التي افضت الى تزايد اعداد الفقراء والمعوزين وتفشي ظاهرة عمالة الاطفال.

واشار الى: ان الكثير من الدول تسعى الى اغراق السوق المحلي بمختلف انواع البضائع والسلع ، بغية تحقيق اهداف سياسية او اقتصادية تجعلها المستفيد من عدم تنفيذ الحكومة العراقية لقرار التعرفة الجمركية الذي يمكنها من تصريف بضاعتها الرديئة في سوقنا المحلي بيسر وسهولة بعد ان أصبحت اسواق البلاد حاضنة لنفايات العالم المتقدم والنامي على حد سواء نتيجة سيادة ظاهرة الاغراق السلعي على السوق المحلي التي ستفضي الى اجهاض الصناعة المحلية واضمحلال نشاطاتها.

مجلس ديالى يجيز 415 مشروعاً خدميا

□ ديالى / المدى

وافق مجلس محافظة ديالى على ٤١٥ مشروعاً خدمياً بكلفة أكثر من ٣١٥ مليار دينار، مؤكداً أن المشاريع ستشمل جميع المناطق من دون استثناء.وقال نائب رئيس مجلس ديالى صادق الحسيني لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس المحافظة وافق بشكل رسمي على ٤١٥ مشروعاً خدمياً تشمل اغلب القطاعات الحيوية"، مبيناً أن "المشاريع ركزت على توفير الخدمات الأساسية للمناطق المحرومة والنائية والبعيدة عن مراكز المدن الرئيسية، إضافة إلى تطبيق مبدأ الإنصاف والعدالة في توزيع المشاريع". وأضاف الحسيني أن "كلفة المشاريع بلغت ٣١٥ مليار دينار وتم تخصيصها من ميزانية تنمية الأقاليم للعام الحالي"، مؤكداً أن "المشاريع جرى توزيعها بين جميع المناطق من دون استثناء". واعتبر الحسيني أن "مصادقة المجلس على حزمة مشاريع خدمية هامة تؤكد حيوية المجلس ونشاطه في متابعة الشأن الخدمي وحرصه على الانتقال بواقع الخدمات في جميع المناطق نحو الأفضل".

وتبلغ ميزانية إدارة ديالى للعام العالي أكثر من ٣٢٠ مليار دينار وهي الأكبر في تاريخها.

ويذكر أن إدارة محافظة ديالى أعلنت، في (٣١ تموز الماضي)، عن عزمها إطلاق أكثر من ٤٠٠ مشروع خدمي خلال شهر أب الحالي بكلفة تزيد على ١٠٠ مليار دينار، مؤكدة أنها تشمل عموم الوحدات الإدارية في المحافظة.

إنجاز 113 بئراً نفطية في واسط

□ واسط / المدى

اعلنت مديرية بيئة واسط، عن إنجاز الشركة الصينية العاملة في مشروع حقل الأحدب النفطي غربي الكوت ١١٣ بئراً نفطية بمعدل إنتاج ضخ يبلغ ١٢٠ ألف برميل يومياً، فيما أشارت إلى أن الشركة تسلمت أجهزة كبس الغازات المنبعثة من النفط المستخرج في الحقل.

وقال مدير بيئة واسط صباح عباس فليح لـ"السومرية نيوز": إن "شركة الواحة الصينية المنفذة لمشروع حقل الأحدب النفطي، (٢٥ كم غرب الكوت) أنجزت لغاية اليوم ١١٣ بئراً نفطية من أصل ٢١٦ بئراً نفطية من المقرر إنجازها في المشروع"، مبيناً أن "الشركة باشرت عمليات حفر أول بئر نفطية في الحقل في شهر أيار من العام ٢٠٠٩".

وأضاف فليح أن "عمليات ضخ النفط بدأت في حقل الأحدب النفطي بطاقة ١٢٠ ألف برميل يومياً بعد أن كانت طاقة الحقل تبلغ ٦٠ ألف برميل يومياً"، مشيراً إلى أنه "نتيجة لزيادة عمليات حفر الآبار وارتفاع وتيرة العمل ولعدم كفاية وحدات المعالجة التي تم توفيرها في الموقع تمت مطالبة الشركة الصينية بزيادة الطاقة الاستيعابية لهذه الوحدات لمواكبة وتيرة العمل".

وأوضح فليح أن "الشركة استجابت لطلب دائرته وباشرت نصب وحدات معالجة لحفر لآبار ذات طاقة استيعابية أكبر من الوحدة الأولى"، مضيفاً أنه "بعد مراحل المعالجة تم التأكيد على الشركة الصينية بعدم رمي الأطيان المستخرجة من عمليات حفر الآبار خارج الحقل، تحسباً لاستعمالها من قبل الأهالي والمناطق المجاورة إلا بعد التأكد من خلوها من المواد الكيماوية أو الملوثات الأخرى المرافقة لعمليات الحفر".

وأشار فليح إلى أن "دائرة بيئة واسط رصدت زيادة انبعاث كميات من الدخان المصاحب للشعلة في موقع (CPF) نتيجة لارتفاع كميات ضخ النفط من ٦٠ ألف برميل إلى ١٢٠ ألف برميل يومياً، مما اضطرنا إلى مطالبة الشركة بنصب محطات لكبس الغاز المستخرج". وتابع مدير بيئة واسط أن "الشركة تسلمت اليوم المعدات الخاصة بمحطة كبس الغاز ضمن مشروع تسييل الغاز (LGP) بعد ان كانت معلقة في جمارك المنطقة الجنوبية"، لافتاً إلى أن "الغاز المستخرج من النفط في حقل الأحدب سيكون صديقاً للبيئة بعد أن يتم نصب محطة كبس الغاز".

وتعتبر بيئة واسط الجهة الوحيدة المشرفة على ما قد ينجم من مشروع حقل الأحدب من تلوث وهي الجهة الرسمية الوحيدة المخولة في الدخول إلى الحقل ومراقبة العمل به.

وكانت شركة الواحة الصينية باشرت العمل بتنفيذ مشروع الأحدب النفطي أوائل شهر نيسان من العام ٢٠٠٩، بتكاليف استثمار تبلغ حوالي ثلاثة مليارات دولار لإنتاج النفط الخام بطاقة ١٢٠ ألف برميل باليوم كمرحلة أولى، فضلاً عن استخدام الغاز المستخرج من الحقل، وجزء من النفط الخام، في تشغيل محطة كهرباء الزبيدية شمال مدينة الكوت.

يذكر أن حقل الأحدب الواقع في ناحية الأحرار، ٢٥ كم غرب الكوت، هو أحد الحقول العراقية غير المستثمرة، ومن المؤمل أن تبلغ طاقته الإنتاجية حال تطويره ٢٠٠ ألف برميل يومياً، ويضم الحقل الذي تم اكتشافه سنة ١٩٧٩ احتياطياً يبلغ حجمه ٢٢٥ مليون برميل من النفط.

هيئة الاستثمار تطرح مشروعاً إسكانياً جديداً

□ بغداد / المدى

طرحت الهيئة الوطنية للاستثمار مشروع الدباش السكني كفرصة استثمارية لإنشاء مجمع سكني عمودي بواقع (٢٠) الف وحدة سكنية .

واكد رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي رؤوف الاعرجي في تصريحات صحفية أن المشروع سيتم بناؤه على مساحة (٩٩٢،٥٠٠ م٢) في منطقة الدباش ببغداد ويضم (٢٠) الف وحدة سكنية متكاملة الخدمات ، بالاضافة الى محال تجارية ، واماكن ترفيهية و اجتماعية وسيلبي متطلبات الحياة العصرية لذوي الدخل المتوسط . ودعا الشركات الأستثمارية والمستثمرين للمساهمة في هذه الفرصة الأستثمارية المعلن عنها في الموقع الالكتروني الرسمي للهيئة الوطنية للاستثمار (WWW. investpromo.gov.iq) لتقديم طلباتهم الى مقر الهيئة خلال مدة ٦٠ يوما من تاريخ الاعلان عن المشروع .

واضاف رئيس الهيئة الوطنية أن المشروع يتمتع بمزايا قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل بما في ذلك الإعفاء من الضرائب والرسوم ، بالإضافة الى الالتزامات الذي يفرضها قانون الاستثمار على المستثمر ، مبينا أن للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس المال وأرباحه وأجور عامليه وفق تعليمات البنك المركزي العراقي، وستتولى الجهات الحكومية المختصة ضمان أمن المشروع .